Iraqi Society for Quality Management Systems Journal (ISQMS)

Volume 1 Issue 1 – 2025

Iraq / Baghdad / Al-Jadriya / Headquarters of the ISQMS/
National Deposit No. 2946/2026

PRINT ISSN: 3105-8787
ONLINE ISSN: 3105-8795

مجلة الجمعية العراقية لنُظُم إدارة الجودة

المجلد ١ العدد ١ – ٢٠٢٥

/ العراق /بغداد /الجادرية/ ايداع وطني رقم٢٩٤٦ /٢٠٢٦

رؤية مقترحة لإستراتيجية وطنية للجودة

A Proposed Vision for a National Quality Strategy

الدكتور إسماعيل إبراهيم القزاز

استشاري الجودة – الجمعية العراقية لنظم ادارة الجودة

Dr. Ismail I. AL-kazaz

Quality Consulting - Iraqi Society for Quality Management Systems

atlaskazaz@gmail.com

Received: May 10, 2025
Accepted: July 27, 2025
Published: August 1, 2025

Abstract:

Developing a national quality strategy contributes to expanding the scope of participation of all stakeholders in achieving the goal of quality products and services, which will reflect positively on the quality of society and quality of life.

This research aims to highlight the importance of the participation of all government institutions, the private sector, and civil society organizations in achieving the quality of products and services needed by society, which will reflect positively on quality of life.

Developing a national quality strategy contributes to spreading awareness and implementing measures on a broad scale across the public and private sectors, achieving the slogan "Quality is everyone's responsibility."

Keywords: Quality Strategy, Quality, Government Sector, Private Sector, Civil Society Organizations, Quality Culture

الملخص:

يساهم وضع استراتيجية وطنية للجودة في توسيع مجال المشاركة لجميع الأطراف ذات العلاقة في تحقيق هدف جودة المنتجات والخدمات مما سينعكس على جودة المجتمع وجودة الحياة.

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على أهمية مشاركة جميع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق جودة المنتجات والخدمات التي يحتاجها المجتمع مما سينعكس على جودة الحياة.

ان وضع استراتيجية وطنية للجودة يساهم في نشر الوعي واتخاذ الإجراءات التنفيذية على أوسع نطاق لدى القطاعين الحكومي والخاص وتحقيق شعار (الجودة مسؤولية الجميع)

الكلمات المفتاحية : استراتيجية الجودة ، الجودة ، القطاع الحكومي ، القطاع الخاص ، منظمات المجتمع المدني ، ثقافة الجودة

المقدمة:

تعتبر الجودة أحد الركائز الأساسية التي تساهم بشكل مباشر في التنمية الوطنية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي بلد. فقد بات واضحًا أن الدول التي تتبنى سياسات وطنية ترتكز على تحقيق الجودة في مختلف القطاعات والعمليات التنموية تكون أقدر على المنافسة وتحقيق التنمية المستدامة. إن الجودة لا تقتصر فقط على المنتجات والخدمات بل تشمل أيضًا جودة التعليم، الصحة، والإدارة، مما ينعكس إيجابيًا على مستوى الحياة للمواطنين وعلى سير العمل المؤسسي بكفاءة. من هذا المنطلق، تبرز أهمية تبني استراتيجيات وطنية شاملة تدمج مفاهيم الجودة لضمان استمرارية التحسن والابتكار، وهو ما يساعد على رفع مستوى التنافسية المحلية والدولية وتحقيق رؤية تقدمية للبلد .(K. Almazroui and Malika Shatnawi , 2024)

يساهم وضع استراتيجية وطنية للجودة في تحقيق تطوير الاقتصاد العراقي ليكون مزدهرا ومنفتحا على الاسواق العالمية من خلال:(القزاز ، ٢٠٠٩)

- ضمان مطابقة المنتجات المحلية والمستوردة للمواصفات والقواعد الفنية
- المساهمة في تحسين الوضع الصحي والبيئي للمواطن
- زيادة فعالية الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية بما يحقق استدامة وتطوير انشطته.

وذلك عند تطبيق الاتي: (القزاز : ٢٠٠٩)

١- الشراكة مع القطاع الخاص والجامعات من خلال نظام التخويل في تنفيذ اعمال التفتيش والفحص للمنتجات المستوردة والمصدرة بأشراف الجهاز المركزي للتقييس. وتشجيع الشركات والمكاتب المتخصصة في التدريب والتأهيل والفحص والتفتيش للمنتجات والخدمات

٢- حل مشكلة توفر المواصفات بتبني وقبول المواصفات والقواعد الفنية والارشادات والتوصيات التي تصدر عن بلدان اخرى وعن المنظمات الاقليمية والدولية واصدارها كمواصفة عراقية اختيارية حيثما يكون ذلك مناسبا.

٣- تسريع تأهيل المنظمات للحصول على شهادة المطابقة مع متطلبات مواصفة ادارة الجودة الايزو ISO 9001:2015 بما في ذلك اعداد مدققي انظمة ادارة الجودة وتسجيلهم.

فرضية البحث:

هناك ثلاثة مبادئ اساسية ترتكز عليها الاستراتيجية الوطنية للجودة هي:

اولا – ليس بمقدور اية جهة حكومية لوحدها ان تحقق اهداف الجودة المطلوبة، ولذلك ينبغي اشراك المنظمات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تحقيقها.

ثانيا – ان للاستثمار في الجودة عائد مرتفع على جميع الاصعدة مما يتطلب رصد الميزانيات المطلوبة لهذا الاستثمار على قدم المساواة مع القطاعات الانتاجية والخدمية الاخرى.

ثالثا – لغرض ردم الفجوة التي سببتها السنوات السابقة واللحاق بدول الجوار، ينبغي وضع خطط سنوية واضحة تتوفر لها التخصيصات الكافية للتدريب والتأهيل واقامة البنى الارتكازية لتحقيق الاستراتيجية الوطنية للجودة

المحور النظري للبحث :

يشهد مفهوم استراتيجيات الجودة على المستوى الوطني إهتماما كبيرًا خلال العقود الماضية، وذلك بالتوازي مع تطور نظم إدارة الجودة العالمية مثل ISO 9001 ، والتي تمثل إطارًا معياريًا دوليًا يوجه المؤسسات والمنظمات نحو التحسين المستمر وضمان تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة. تُعد نظم إدارة الجودة هذه من الأدوات الفعالة التي اعتمدتها كثير من الدول والمؤسسات لرفع معايير الجودة، وتعزيز تنافسيتها في الأسواق العالمية.

تلعب هذه النظم دورًا رئيسيًا في توجيه السياسات الوطنية نحو تبني ممارسات إدارة الجودة التي تُعلي من مستوى الكفاءة والفعالية بما يسهم في تعزيز جودة الأداء العام، ويرتكز ذلك على مجموعة من المعايير التي تضمن الجودة في كافة مراحل الإنتاج والخدمات (Jnis Priede, 2012)

عند التعامل مع وضع استراتيجية وطنية للجودة يمكن اتباع منهج العملية (Process approach) وذلك بتحديد:

✓ **مدخلات العملية التي تتمثل في :**

- جودة الانتاج الوطني
- تفتيش الواردات
- تفتيش الصادرات
- تأهيل المنظمات
- معايرة ادوات واجهزة القياس
- جودة المعادن الثمينة

✓ **مخرجات العملية التي هي :**

❖ تحسين الوضع الصحي والبيئي للمواطن

❖ انتاج وطني جيد

❖ واردات مطابقة للمواصفات

❖ صادرات مطابقة للمواصفات

❖ منظمات مؤهلة

❖ اجهزة ومعدات معايرة

❖ مصوغات موسومة

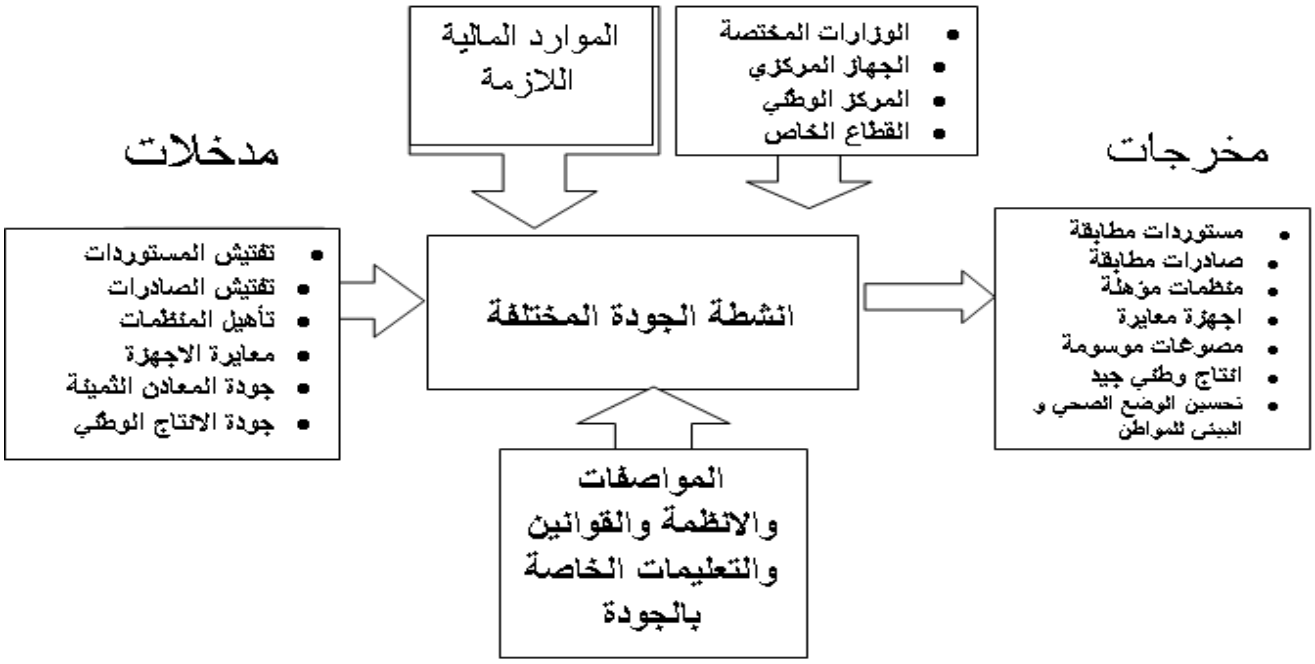

شكل ( ) العملية وضع استراتيجية وطنية للجودة

المصدر (القزاز ، ٢٠١٥)

- ✓ تقع مسئولية تنفيذ الانشطة المذكورة في مدخلات النظام على:

- الوزارات المختصة (التخطيط، الصناعة، التجارة، النفط الصحة، التعليم العالي، التربية ، الدفاع ، الداخلية .....)
- الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية.
- القطاع الخاص (شركات ومكاتب متخصصة بالتأهيل والتدريب، شركات ومكاتب متخصصة بتفتيش وفحص المنتجات، شركات مانحة لشهادة المطابقة، اتحاد الصناعات العراقي، اتحاد غرف التجارة العراقية، مركز حماية المستهلك، الجمعية العراقية للجودة.....)

- ✓ اداة تنفيذ استراتيجية الجودة هي الموارد المالية والتخصيصات السنوية

✓ تتمثل البنية الارتكازية لتنفيذ الاستراتيجية في المواصفات والانظمة والقوانين و التعليمات الخاصة بالجودة.

جدول (١) مصفوفة العمليات والمسئولية عنها

المسئولية	العمليات					
	تفتيش وفحص الواردات	**تفتيش وفحص الصادرات**	**تأهيل المنظمات والتدريب ومنح شهادة**	**معايرة اجهزة القياس**	**جودة الانتاج الوطني**	**المواصفات**
الوزارات المختصة	فحص وتفتيش الدواء والغذاء			المسئولية الادارية عن المعايرة	مراقبة جودة المنتجات	المشاركة في اللجان
المركز الوطني للتطوير الإداري وتقنية المعلومات			تأهيل وتدريب منتسبي القطاع العام والخاص			
الجهاز المركزي للتقييس	الاشراف العام والتنسيق لجميع الواردات	الاشراف العام والتنسيق لجميع الصادرات		الاشراف العام والاحتفاظ بأئمة القياس	علامة الجودة وعلامة التميز	اصدار وتبني المواصفات
مكاتب وشركات تدريب وتأهيل			تأهيل المنظمات والتدريب			
الجامعات والمكاتب الاستشارية			تأهيل المنظمات والتدريب	مراكز معايرة مخولة		المشاركة في اللجان

شركات منح الشهادة			منح شهادة المطابقة والتدقيق الخارجي			
شركات ومختبرات فحص وتفتيش منتجات	مختبرات فحص الواردات المخولة	مختبرات فحص الصادرات المخولة		مختبرات مخولة للمعايرة		
• اتحاد الصناعات العراقي • اتحاد غرف التجارة	تدريب المستوردين من القطاع الخاص				تدريب شركات القطاع الخاص	المشاركة في لجان المواصفات
• مركز بحوث السوق • جمعية حماية المستهلكين • الجمعية العراقية للجودة	اجراء الدراسات والبحوث للواردات		تدريب وتأهيل العاملين في القطاعات كافة		اجراء الدراسات والبحوث	المشاركة في لجان المواصفات

المصدر (القزاز ، ٢٠٠٩)

وفيما يأتي واجبات ودور كل من الجهات الواردة في المصفوفة في تحقيق الاستراتيجية الوطنية للجودة:

١. الوزارات المختصة (الصناعة، التجارة، النفط، الصحة، التعليم العالي، .....)

a) في مجال تفتيش وفحص الواردات (وزارة التجارة بالنسبة للمواد الغذائية ووزارة الصحة بالنسبة للدواء والغذاء) العمل على وضع انظمة لتقييم الموردين على اساس معلومات موثقة وعلى اساس المعلومات الفعلية اثناء تنفيذ العقود اضافة الى اجراء التفتيش المباشر او بواسطة شركات معتمدة للواردات في المنشأ وعند ورودها الى المنافذ الحدودية.

a) في مجال معايرة اجهزة الفحص والقياس: جميع الوزارات مسئولة عن ضبط اجهزة القياس والفحص التي في عهدة شركاتها، وتنفيذ ذلك بموجب التعليمات التي يصدرها الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية. تتم المعايرة ذاتيا او بموجب عقود مع شركات محلية او عالمية.

b) في مجال جودة الانتاج الوطني: تؤسس ادارات متخصصة لضمان جودة المنتجات الوطنية في كل وحدة او مديرية انتاجية وتوفر لها الموارد المادية والتقنية والكوادر المدربة والانظمة الفعالة لتحقيق الجودة المطلوبة.

c) المشاركة في اعداد المواصفات: تشارك الوزارات كافة في اعداد المواصفات الفنية والتنظيمية الخاصة بها وتساهم بفعالية في اللجان التي تشكل في الجهاز المركزي للتقييس من اجل ذلك.

d) اللوائح الفنية يتم إعداد واقرار وتطبيق اللوائح الفنية من قبل الوزارات ذات الصلة ويتحقق ذلك بتأسيس جهة مسؤولة عن تحديد اطار عمل للّوائح الفنية والتي ستكون الزامية التطبيق وان تقوم كل وزارة او جهة محددة بإعداد اللوائح الفنية المتعلقة بعملها وتوفير آليات تنفيذ تلك اللوائح ومراقبة تطبيقها.

٢. الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية:

كان الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية منذ تأسيسه قبل خمسة عقود جهة التخطيط والتنفيذ لكل ما له علاقة بالجودة وقد قدم خدمات جليلة في هذا المجال، ولكن يلاحظ بانه كان الجهة الوحيدة التي من المفروض ان تقوم بالتنفيذ، وهذا بالطبع غير ممكن نظرا لتشعب وتنوع وشمولية الاعمال التنفيذية المطلوبة.(القزاز ، ٢٠١٦)

ان دور الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية بموجب الاستراتيجية الوطنية للجودة هو التخطيط والمراقبة والتوجيه واصدار المواصفات وان يكون التنفيذ من قبل الادارات الحكومية وشركات ومكاتب القطا ع الخاص وكما يأتي:

a) تفتيش وفحص جودة الواردات: ان يعمل الجهاز على وضع الاسس والضوابط لتأسيس شركات خاصة تقوم بتنفيذ اعمال الفحص والتفتيش للواردة في المنافذ الحدودية ويكون للجهاز الاشراف والمراقبة على اعمالها وصحة نتائجها من خلال التقارير والتدقيق.

b) تفتيش وفحص الصادرات: كما في تفتيش جودة الواردات يعمل الجهاز على وضع اسس وضوابط عمل شركات خاصة تقوم بالتنفيذ تحت مراقبة وتدقيق الجهاز.

c) معايرة اجهزة ومعدات القياس: يكون دور الجهاز بالاحتفاظ والمحافظة على ائمة القياس اما اعمال المعايرة فيخولها الى الاقسام المختصة في الجامعات العراقية والمعاهد حسب المناطق الجغرافية ويحتفظ الجهاز بدوره الاشرافي والرقابي.

d) جودة الانتاج الوطني: يكون دور الجهاز في هذا المجال تطبيق نظام منح علامة الجودة وشهادة التميز للمنظمات والشركات الحكومية والخاصة في قطاع الانتاج والخدمات.

e) المواصفات: ان يكون هناك تغيير جذري في هذا الموضوع وذلك بتبني وقبول المواصفات والقواعد الفنية والارشادات والتوصيات التي تصدر عن بلدان اخرى وعن المنظمات الاقليمية والدولية واصدارها كمواصفة عراقية حيثما يكون ذلك مناسبا.

f) تمثيل العراق لدى المنظمات والاتحادات العربية والدولية المتخصصة بالجودة والمواصفات.

٣. **مكاتب وشركات التدريب والتأهيل:** تؤسس بموجب قانون تأسيس الشركات وتعليمات المكاتب الاستشارية لنقابة المهندسين شركات ومكاتب تقوم بتدريب العاملين في دورات ادارة الجودة وتطبيق مواصفات الايزو ٩٠٠٠ والتدقيق الداخلي والخارجي اضافة الى تأهيل المنظمات الخدمية والشركات الانتاجية بموجب متطلبات مواصفة الايزو ٩٠٠١:٢٠١٥ واية مواصفة اخرى في هذا المجال.

٤. **الجامعات والمكاتب الاستشارية ومراكز التعليم المستمر فيها:**

a) تنظم الدورات التدريبية في مجال ضبط الجودة، ادارة الجودة، الطرق الاحصائية المستخدمة في ضبط الجودة واية مواضيع اخرى.

b) تقوم بتأهيل المنظمات الخدمية والشركات الانتاجية للحصول على شهادة المطابقة مع متطلبات الايزو ٩٠٠١:٢٠١٥ واية مواصفة بديلة اخرى.

c) المشركة في لجان اعداد المواصفات التي يشكلها الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية.

d) تتولى معايرة ادوات القياس الاجهزة بعد ايفائها بمتطلبات الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وحصولها على تخويل بذلك.

٥. شركات منح شهادة المطابقة مع متطلبات الايزو ٩٠٠١:٢٠١٥ وشهادة مدققي انظمة ادارة الجودة:

ان الظروف التي مرت بالعراق منذ الاصدار الاول لمواصفة ادارة وتنظيم الجودة عائلة الايزو ٩٠٠٠ عام ١٩٨٧ والى وقت قريب جعلتنا متخلفين في هذا المجال. ويبين الجدول التالي اخر احصائية اصدرتها المنظمة الدولية للتقييس (الايزو) عن عدد المنظمات الانتاجية والخدمية الحاصلة على شهادة المطابقة في الدول العربية والمجاورة:

جدول (2) احصائية بعدد المؤسسات الحاصلة على الايزو في الدول العربية

ت	الدولة	عدد المنظمات الحاصلة على شهادة المطابقة مع متطلبات الايزو ٩٠٠١
١	الجزائر	488
٢	مصر	2931
٣	ايران	1705
٤	العراق	435
٦	الاردن	814
٧	الكويت	831
٨	لبنان	487

٩	ليبيا	76
١٠	المغرب	1108
١١	عمان	841
١٢	قطر	1476
١٣	السعودية	4731
١٤	السودان	26
١٥	سوريا	82
١٦	تونس	969
	الامارات العربية المتحدة	٦٣١١
١٧	اليمن	٤٩
18	تركيا	٨١٥٤

المصدر: ISO Survey of certifications to management system standards - Full results 2023

من هذا الجدول يتضح حجم العمل الواجب تنفيذه للحاق بأية دولة مقاربة للعراق في عدد السكان ومستوى التقدم العلمي.

ان تطبيق مواصفة ادارة الجودة الايزو ٩٠٠١: ٢٠١٥ يمكن المنظمات المختلفة من الايفاء بمتطلبات الزبائن اضافة الى فوائده داخل المنظمة والتي منها:

- نظام ادارة قوي يمتاز بالفاعلية والكفاءة
- نظام موثق جيدا مع مسئوليات واضحة
- تخفيض في التكاليف وتحسين مستمر
- تحسين الموقف التنافسي

- خدمة المواطن وتعاملات أحسن
- اتصال أفضل بين المسئولين ومستلمي الخدمات
- التركيز على جودة الحياة مدعمة بمفاهيم الاستقرار

لقد كان الاتجاه حتى الوقت الحاضر هو منح المنظمات المؤهلة ما أطلق عليه (شهادة الايزو العراقية) والتي يمنحها الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية بموجب متطلبات الدليل الاسترشادية ٢٠٠٢:١٠٠١ الصادر عن الجهاز. وعند الاخذ بالاعتبار بان أحد الفوائد الرئيسية للشهادة هي اعتمادها من قبل الجهات التي يتم التعامل معها لذلك نجد ان هذه الشهادة لا يمكن ان تكون بديلا عن الشهادة التي تصدر عن جهات المنح المعروفة عالميا والحاصلة على شهادة الاعتماد من جهات الاعتماد الحكومية.(القزاز ، ٢٠١٦)

مع ملاحظة انه ستبرز تحديات كبيرة للاستراتيجية المقترحة سببها الرئيسي هو مشكلة ضعف التنسيق بين المؤسسات المختلفة ، إذ يؤدي ذلك إلى ازدواجية الجهود، و تضارب السياسات، وتأخير في اتخاذ القرارات. كما أن إدارة أصحاب المصلحة تعد من العوامل المعقدة بسبب اختلاف مصالح وتوقعات الأطراف المعنية مما يتطلب تواصلًا فعالًا وآليات تشاركية واضحة.

يؤدي هذا الضعف إلى عرقلة البرامج ومبادرات الجودة، ويزيد من الحاجة إلى تطوير نظم إدارة عصرية تشجع على الشراكة والتنظيم والتعاون .(Yustina Erti Pravitasmara Dewi et al. 2021)

و اصبح من الضروري دعوة وتشجيع شركات منح شهادة المطابقة مع متطلبات الايزو المعتمدة من فتح فروع لها في العراق وممارسة نشاطها في المنح وفي تدريب المدققين لتمكينهم من التسجيل لدى المسجل الدولي لمدققي الجودة International Registrar of Certified Auditors (IRCA).

وعلى كافة الجهات الحكومية واتحاد الصناعات العراقي تشجيع الشركات والمنظمات التابعة لهم في الحصول على شهادة المطابقة والمساهمة في كلفة التأهيل والحصول على الشهادة.

٦ – شركات ومختبرات فحص وتفتيش المنتجات:

وضع تعليمات لإقامة شركات ومختبرات لفحص الواردات والصادرات مسجلة رسميا لهذا الغرض وتتوفر لديها الموارد التقنية والمادية والبشرية للممارسة اعمال التفتيش للواردات والصادرات على ان تتابع وتدقق اعمالها من قبل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية. يمكن لهذه الشركات ان تعمل بإمكاناتها الذاتية او ان تأتلف مع شركات عالمية متخصصة.

٧ . **اتحاد الصناعات العراقي واتحاد الغرف التجارية العراقية:**

a. يقوم اتحاد الصناعات العراقي بدور فعال في تدريب وتأهيل وتقديم المساعدة المالية للشركات في القطاع الخاص لتحسين جودة منتجاتها وتأهيلها للحصول على شهادة الايزو ٢٠٠٨:٩٠٠١ ودعمها في السوق المحلي والاسواق الخارجي.

b. يقوم اتحاد غرف التجارة العراقية وغرف تجارة المحافظات بتوعية وتدريب المستوردين والمصدرين على اساليب الجودة وتقييم جودة المردين الذين يتعاملون معهم وكل ما له علاقة بعلامات المطابقة الاوربية CE markوالعلامات الدولية الاخرى المستخدمة في جودة المنتجات والخدمات.

٨. **مركز بحوث السوق، جمعية حماية المستهلك، الجمعية العراقية للجودة**

a) اجراء الدراسات والبحوث عن مدى رضاء المستهلك العراقي عن السلع والخدمات المحلية والمستوردة

b) تدريب العاملين وتأهيلهم العملي في جميع مجالات ادارة وضبط وتأكيد الجودة والتقنيات الخاصة بها.

المشاركة في لجان المواصفات التي يشكلها الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية في مجالات التخصص

التوصية:

يعتبر الاستثمار في الجودة من أكثر الاستثمارات عائدا في المجالين القريب والبعيد مما يتطلب ان يتم تبني استراتيجية واضحة للتعامل مع الجوانب التخطيطية والتنفيذية مع وضع برامج سنوية للتنفيذ تتوفر لها التخصيصات الكافية وجعل الجودة مسئولية كافة القطاعات الحكومية واعطاء دور كبير للشركات والمكاتب المتخصصة في القطاع الخاص.

المصادر :

باللغة العربية :-

١ – القزاز، إسماعيل إبراهيم – استراتيجية وطنية للجودة، المؤتمر الاول للجودة ١٣-١٤/ ١٠/ ٢٠٠٩ – بغداد

٢- القزاز، إسماعيل إبراهيم – ضبط الجودة النظرية والتطبيق – عمان، دار دجلة ٢٠١٥ –ISBN:9957- 71-425-34

٣ – القزاز، إسماعيل إبراهيم – ISO 9001:2015 متطلبات التطبيق العملي للمواصفة وارشادات التدقيق – مؤسسة ثائر العصامي – بغداد ٢٠١٦ ISBN978-9933-575-46-5

٤- الدكتور حسين علي داود، تعزيز نظام البنية التحتية للجودة الوطنية لتعزيز التجارة وحماية المستهلك – وزارة التخطيط _ ٢٠٢١\٣\١٧

باللغة الانكليزية :-

1- INTERNATIONAL STANDARD ISO 9001-Quality management systems — Requirements, Fifth edition 2015-09-15.
2- Dewi, Y. E. P., Sugiharto, D. Y. P., Utami, I., Huruta, A., & Sundari, O. (2021). Challenges of Top-Down Policy as Stakeholder Engagement Strategy in the implementation of internal quality assurance in Higher education Institutions: An Empirical research. Technium Social Sciences Journal, 24, 500–516. ttps://doi.org/10.47577/tssj.v24i1.4817
3- Priede, J. (2012). Implementation of quality management system ISO 9001 in the world and its strategic necessity. Procedia - Social and Behavioral Sciences, 58, 1466–1475. https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2012.09.1133

4- Almazroui, K., & Shatnawi, M. (2024). Cultivating a Research-Fostering Culture in Higher Education Institutions: The importance and best practices of quality assurance. Asian Conference on Education & International Development Official Conference Proceedings, 395–410. https://doi.org/10.22492/issn.2189-101x.2024.32.